

قرار رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٦

بشأن تعديل قراري اللجنة العليا رقم (2) لسنة ٢٠٠٤ ورقم (١١) لسنة ٢٠٠٥
بخصوص تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات

اللجنة العليا للإشراف على قطاع الاتصالات

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣ في شأن تنظيم قطاع الاتصالات
وتعديلاته؛

وعلى قرار اللجنة العليا للإشراف على قطاع الاتصالات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته بإصدار
اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣؛

وبناءً على ما عرضته الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات وموافقة اللجنة العليا للإشراف على
قطاع الاتصالات عليه؛

تقرر :

المادة الأولى

قبول إستقالة سعادة ناصر أحمد ثاني بن عبود وتعديل المادة الأولى من قراري اللجنة العليا
للإشراف على قطاع الاتصالات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤ ورقم (١١) لسنة ٢٠٠٥ وتعيين سعادة
الدكتور عبد القادر إبراهيم عبدالله الخياط عضواً لمجلس إدارة الهيئة العامة لتنظيم قطاع
الاتصالات خلفاً له.

المادة الثانية

يعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.



سلطان بن سعيد المنصوري
رئيس اللجنة العليا للإشراف على قطاع الاتصالات

صدر في أبوظبي بتاريخ ١١ يوليو ٢٠٠٦